

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - المتنعون عن التصويت)
٦٦٨٧	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/739)		جمهورية أفريقيا الوسطى (رئيس الوزراء)	الممثلة الخاصة للأمين العام، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعويين	القرار ٢٠٣١ (٢٠١١) ١٥-٠٠
٦٦٩٦	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/739)	مشروع قرار مقدم من ألمانيا، وغابون، فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا المتحدة الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية (S/2011/785)				القرار ٢١ الأول/ديسمبر ٢٠١١

٩ - الحالة في غينيا - بيساو

عرض عام

وعلاوة على ذلك، جدد المجلس مرتين ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو^(١١٨)، لفترة سنة واحدة و ١٤ شهراً، على التوالي^(١١٩).

١٥ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠: تقديم إحاطة واعتماد بيان رئاسي

في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو ورئيس

(١١٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، "البعثات السياسية وبعثات بناء السلام".

(١١٩) القرار ١٩٤٩ (٢٠١٠) و ٢٠٣٠ (٢٠١١).

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن تسع جلسات مخصصة للحالة في غينيا - بيساو واتخذ قرارين واعتمد بياناً رئاسياً واحداً. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام بشأن الحالة السياسية والأمنية المحيطة بالعصيان العسكري الذي وقع في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وكذلك التطورات المتعلقة بالجهود المبذولة في مجالي إصلاح قطاع الأمن ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

تقدم في مجالات من قبيل إصلاح قطاع الأمن ومكافحة الاتجار بالمخدرات^(١٢٢).

وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا أعرب فيه، في جملة أمور، عن قلقه إزاء الوضع الأمني والتهديدات التي تواجه النظام الدستوري في غينيا - بيساو، وأهاب بالحكومة أن تطلق على الفور سراح جميع المحتجزين في أحداث الأول من نيسان/أبريل أو تقدمهم للمحاكمة مع الاحترام الكامل لحسن سير العدالة^(١٢٣).

٥ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: إحاطات بشأن التطورات المتصلة بإصلاح قطاع الأمن ومبادرات بناء السلام الأخرى

في الفترة من ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام، الذي أوجز الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في مجالات من قبيل إصلاح قطاع الدفاع والأمن، والمصالحة الوطنية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وأكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة من جانب المجتمع الدولي، مثل تسمية الكيانات الضالعة وإصدار التشريعات التي تتيح تجميد الأصول والحسابات المصرفية أو مصادرتها. وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، أفاد الممثل الخاص بأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو قد واصل دعم جهود الإصلاح التي تبذلها الحكومة، مع التركيز بشكل خاص على الشرطة، فضلا عن التنسيق بين الشركاء الدوليين، وخصوصا الجماعة الاقتصادية لدول

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، الذي أبلغ عن الحالة السياسية والأمنية قبل وبعد التمرد العسكري الذي وقع في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وذكر أن القوات العاملة تحت إمرة نائب رئيس هيئة الأركان العامة السابق سيطرت على مقر قيادة القوات المسلحة، واحتجزت رئيس هيئة الأركان العامة ورئيس الوزراء؛ واقترحت عناصر عسكرية مسلحة مباني الأمم المتحدة. وفي وقت لاحق، عين الرئيس أحد قادة التمرد العسكري رئيسا جديدا لهيئة الأركان العامة، وهو القرار الذي انتقده المجتمع الدولي، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي^(١٢٠).

وقالت رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام إن اللجنة أعربت عن قلقها إلى حكومة غينيا - بيساو بشأن حوادث ١ نيسان/أبريل، ودعت إلى الإفراج عن المحتجزين؛ وأشارت اللجنة أيضا إلى أهمية عمل الحكومة والسلطات العسكرية معا لتعزيز مؤسسات الدولة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية ودعم سيادة القانون. وأضافت أن اللجنة تشعر بقلق بالغ إزاء الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو وشددت على الحاجة إلى تحسين دعم الجهود الإقليمية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا المجال^(١٢١).

وأقر وزير خارجية غينيا - بيساو بتعقيد الحالة وخطورة المشاكل الملحة التي تواجه بلده. وشدد على الحاجة إلى الدعم والمساعدة المتواصلين للمجتمع الدولي بغية إحراز

(١٢٠) S/PV.6359، الصفحة ٣.

(١٢١) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(١٢٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(١٢٣) S/PRST/2010/15.

الاتحاد الأفريقي لدعم مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية^(١٢٦).

وأبلغت رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام عن عمل اللجنة مع البلد، بما في ذلك الزيارة التي نظمتها إلى غينيا - بيساو، تشجيعا للحكومة على تنفيذ إصلاح قطاع الأمن، والدعم الذي تقدمه لخريطة الطريق. وذكرت كذلك أن البلد بحاجة إلى إبداء التزام أقوى. بمبدأ السيطرة المدنية على الجيش. بيد أن الجهود ينبغي ألا تركز على قطاع الأمن فحسب، بل على التنمية الاجتماعية والاقتصادية أيضا، مع وضع تدابير تهدف إلى إيجاد فرص العمل، وبخاصة في صفوف الشباب. وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في البلد، ذكرت أن تنفيذ إصلاحات الإدارة العامة والمالية العامة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين الانضباط المالي، قد أسفر عن نتائج إيجابية^(١٢٧).

وشدد ممثلو غينيا - بيساو، بمن فيهم رئيس الوزراء، على التزام الحكومة بإصلاح قطاع الأمن وعلى التقدم المحرز تحديدا في هذا المجال، بما في ذلك تأييد خريطة الطريق وتنفيذها فيما بعد وإنشاء صندوق للمعاشات التقاعدية لمتقاعدي القوات المسلحة. بيد أنهم شددوا على التحديات المتعددة التي تواجهها الحكومة، وضرورة استمرار الدعم السياسي والمالي المقدم من المجتمع الدولي من أجل تنفيذ الإصلاحات^(١٢٨).

(١٢٦) S/PV.6416، الصفحتان ٨ و ٩.

(١٢٧) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(١٢٨) انظر، على سبيل المثال، S/PV.6648، الصفحات ٧-١٢.

غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وأفاد أيضا بأنه في الربع الأول من عام ٢٠١١ أوفدت بعثة تقنية من الضباط العسكريين وضباط الشرطة الأنغوليين إلى غينيا - بيساو من أجل إصلاح هيكلها الأساسية العسكرية وتنظيم دورات تدريبية، واستُكملت هذه البعثة لاحقا ببعثة للمساعدة العسكرية موفدة من البرازيل. وفيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، شدد الممثل الخاص على الحاجة إلى التزام أقوى من جانب السلطات الوطنية بمعالجة المشاكل^(١٢٤).

وقدم ممثلون تحدثوا باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية إحاطة إلى المجلس بشأن وضع خريطة طريق مشتركة تتعلق بإصلاح قطاع الأمن وما أعقب ذلك من جهود صوب تنفيذها، بما يتوافق مع الإطار الاستراتيجي الوطني الخاص بالحكومة الذي يكفل حماية الأفراد التابعين للمؤسسات الوطنية الرئيسية، فضلا عن تدريب الأفراد العاملين في مجالي الدفاع والشرطة. وأفيد أيضا بأن الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تقدم المساعدة الثنائية إلى غينيا - بيساو: فعلى سبيل المثال، وضعت البرازيل برنامجا تدريبيا وأنشأت مركز تدريب لقوات الأمن في البلد^(١٢٥). وقدم ممثل الاتحاد الأفريقي أيضا إحاطة إلى المجلس بشأن الجهود التي يبذلها

(١٢٤) S/PV.6281، الصفحتان ٣-٥؛ و S/PV.6359، الصفحات ٢-٥؛ و S/PV.6416، الصفحات ٣-٦؛ و S/PV.6489، الصفحات ٢-٦؛ و S/PV.6569، الصفحات ٢-٦؛ و S/PV.6648، الصفحات ٢-٥.

(١٢٥) S/PV.6569، الصفحات ٨-١٤؛ و S/PV.6648، الصفحتان ١٢ و ١٣.

الجلسات: الحالة في غينيا - بيساو

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	لوائح أخرى	الدعوات عملاً	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت
٦٢٨١ ٥ آذار/مارس ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/106)		المادة ٣٧	٣٩ وغيرها	الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام	(المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٣٥٩ ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/335)				الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام	
٦٣٦٤ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠						S/PRST/2010/15
٦٤١٦ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/550)				الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لغينيا - بيساو	
٦٤٢٨ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/550)	مشروع قرار مقدم من نيجيريا (S/2010/591)				القرار ١٩٤٩ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥
٦٤٨٩ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/73)				الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام (الوزراء)	

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	لوثائق أخرى	المادة ٣٧ وعملا	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)	القرار والتصويت
٦٥٦٩ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/370)			غينيا - بيساو	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، ورئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية	جميع المدعويين	
٦٦٤٨ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/655)			أنغولا ^(١) وغينيا - بيساو	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعويين	
٦٦٩٥ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/655)	مشروع قرار مقدم من البرازيل والبرتغال ونيجيريا (S/2011/786)					القرار ٢٠٣٠ (٢٠١١) -١٥-٠٠

(أ) تكلم ممثل أنغولا بالنيابة عن أعضاء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

١٠ - الحالة في كوت ديفوار

عرض عام

الأهداف ضد الأفراد الذين يهددون عملية السلام، وتعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار^(١٣٠).

ومدد المجلس، آخذاً في الاعتبار العملية الانتخابية في كوت ديفوار، ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية التي تدعمها ست مرات^(١٣١). وأذن

(١٣٠) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، "عمليات حفظ السلام".

(١٣١) القرارات ١٩١١ (٢٠١٠) و ١٩٢٤ (٢٠١٠) و ١٩٣٣ (٢٠١٠) و ١٩٦٢ (٢٠١٠) و ١٩٨١ (٢٠١١) و ٢٠٠٠ (٢٠١١).

في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، عقد مجلس الأمن ٢٦ جلسة، منها أربع جلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات^(١٣٩)، واعتمد ١٤ قراراً بموجب الفصل السابع من الميثاق فيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار. وركز المجلس على الأزمة التي أعقبت الانتخابات، وفرض جزاءات محددة (١٢٩) انظر S/PV.6258، و S/PV.6328، و S/PV.6436، و S/PV.6578.